مدى الكرمل Mada al-Carmel
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

برنامج دراسات إسرائيل

ملفّات مدى

اسرائيل والتحوّلات في المحيط العربي | ملف رقم 4، 2014

المحرران: إمطانس شحادة ونديم روحانا.

التبادل التجاريّ بين إسرائيل والدول العربيّة في أعقاب "الثورات العربيّة"

إمطانس شحادة

تشرين الثاني 2014

التبادل التجاريّ بين إسرائيل والدول العربيّة على أثر "الثورات العربيّة"

امطانس شحادة[1]

تتناول هذه الورقة تأثير التحوّلات السياسيّة في العالم العربيّ على حجم العلاقات التجاريّة بين إسرائيل والدول العربيّة (لا تشمل العلاقات التجاريّة العسكريّة)، تلك التي تربطها بإسرائيل علاقات دبلوماسيّة وتلك التي لا تربطها علاقات. وتنطلق الورقة من منطلقين أساسيّين: الأوّل أنّ إسرائيل كانت وما زالت تستعمل العلاقات التجاريّة والاقتصاديّة في خدمة مصالحها السياسيّة والدبلوماسيّة والأمنيّة. والثاني أنّ حصّة التبادل التجاريّ العلنيّ بين إسرائيل والدول العربيّة من مُجْمَل التجارة الخارجيّة لإسرائيل صغيرة جدًا، كونها –أي التجارة الإسرائيليّة الخارجيّة – تعتمد بالأساس على العلاقة مع أوروبا والولايات المتّحدة والدول النامية في آسيا وجنوب أمريكا. من هنا تدّعي هذه الورقة أنّ أهداف التجارة بين إسرائيل والدول العربيّة هي سياسيّة أكثر من كونها اقتصاديّة، دون أن يلغي ذلك أهداف الربح الماليّ، وأنّ أيّ تغيُّر سلبيّ في هذه العلاقات لن يؤثّر كثيرًا على الاقتصاد الإسرائيليّ. هذا ما حصل في مرحلة التحوُّلات في الدول العربيّة المحيطة بإسرائيل، إذ نجد تراجعًا في ميزان التجارة بين إسرائيل وعدد من الدول العربيّة، ولا سيّما تلك التي شهدت تحوُّلات سياسيّة. ويعود هذا التراجع، بالأساس، إلى تردّي الحالة الاقتصاديّة وعدم الاستقرار السياسيّ في تلك الدول. تستند هذه الدراسة إلى معطيات رسميّة نشرتها دائرة الإحصاء المركزيّة في إسرائيل حول العلاقات التجاريّة الخارجيّة لإسرائيل. وتشمل الورقة دولاً عربيّة تقيم علاقات دبلوماسيّة مع إسرائيل (كمصر والأردنّ)، ودولاً ليست لها علاقات علنيّة مباشرة مع إسرائيل (كتونس والمغرب وقطر والإمارات العربيّة)، لكنّها تقيم معها علاقات تبادل تجاريّ.

بدايات العلاقات التجاريّة العلنيّة

بداية العلاقات الاقتصاديّة التجاريّة الرسميّة والعلنيّة بين إسرائيل وبعض الدول العربيّة، وبخاصّة مصر، كانت على أثر توقيع اتّفاقيّة "كامب ديفيد" للسلام بين إسرائيل ومصر في العام 1978. إلاّ أنّ هذه العلاقات، وعلى الرغم من توقيع الاتّفاقيّة، لم تكن واسعة أو جِدّيّة حتّى تسعينيّات

1. د. إمطانس شحادة، منسق مشروع دراسات اسرائيل–مدى الكرمل.

القرن المنصرم. كذلك إنّ غالبيّة الدول العربيّة التزمت حتّى تلك الحقبة، رسميًّا على الأقلّ، بقرار مقاطعة إسرائيل. وقد جاءت بداية التحوّل بعد توقيع اتّفاقيّات أوسلو بين إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة واتّفاقيّة وادي عربة بين إسرائيل والأردنّ. آنذاك، أخذت المقاطعة الاقتصاديّة العربيّة تتآكل إلى حدّ إلغائها نهائيًّا في العام 1998، وبدأت العلاقات التجاريّة بين إسرائيل وعدد من الدول العربيّة تتعزّز.[2] وشدّدت إسرائيل في فترة المفاوضات مع منظّمة التحرير الفلسطينيّة، وبعد توقيع اتّفاقيّات أوسلو، على الربط بين العلاقات الاقتصاديّة والعلاقات السياسيّة، وسوّغت الأمر بأنّ تطوير الأوضاع الاقتصاديّة هو أهمّ نتيجة لاتّفاقيّات السلام وما يكسر الحواجز أمام السلام ويوفّر فرصة لمستقبل أفضل لشعوب المنطقة.[3] وترى إسرائيل أنّ "الاقتصاد" يمثّل حجر الأساس لأيّ مشروع سلام مستقرّ ودائم بين العرب وإسرائيل، وأنّ العمل والأرباح والمصالح المتبادلة على أرض الواقع ستشكّل حافزًا حيويًّا لتطبيع العلاقات بين إسرائيل والعالم العربيّ.[4] انعكست الرؤية الإسرائيليّة للتطبيع الاقتصاديّ بين إسرائيل والدول العربيّة من خلال المشروع الذي نشره شمعون بيرس تحت عنوان "الشرق الأوسط الجديد". وهو مشروع أوسع من مجرَّد التطبيع الاقتصاديّ أو إقامة علاقات اقتصاديّة، ويرمي إلى طرح مشروع متكامل يؤدّي إلى إقامة نظام اقتصاديّ إقليميّ ودمج إسرائيل في المنطقة. ويرى بيرس أنّ بناء نظام اقتصاديّ إقليميّ داعم للسلام يمرّ في عدّة مراحل تبدأ بإقامة شبكة علاقات متكاملة وبنْية تحتيّة قوية بين الأردنّ وإسرائيل وفلسطين، ومن ثَمّ تتوسّع دائرة العلاقات لتشمل مختلف الدول العربيّة.[5] والفكرة من وراء هذه الفرضيّة أنّ "الازدهار يساوي السلام". على أرض الواقع، كان الاقتصاد الإسرائيليّ المستفيدَ الأكبر من اتّفاقيّات السلام وإنهاء المقاطعة الاقتصاديّة العربيّة، عن طريق اندماجه في الأسواق العالميّة بالأساس، وبدرجة أقلّ في الأسواق الإقليميّة. المفاوضات السياسيّة واتّفاقيّات السلام التي وقّعتها إسرائيل مع منظّمة التحرير الفلسطينيّة والأردنّ مهّدت الطريق السياسيّ لاندماج إسرائيل في الاقتصاد العالميّ. وبقيت العلاقات الاقتصاديّة والتجاريّة بين إسرائيل والدول العربيّة تتركّز بين إسرائيل وكلّ من مصر والأردنّ، والسلطة الفلسطينيّة بالطبع (لا تتطرّق هذه الورقة إلى العلاقات التجاريّة مع مناطق السلطة الفلسطينيّة، وذلك للاختلاف الجوهريّ بطبيعة هذه العلاقات، ولكونها لا تُعَدّ جزءًا من تجارة إسرائيل الخارجيّة)، وبدرجة أقلّ مع بعض الدول العربيّة التي لا تربطها علاقات رسميّة علنيّة مع إسرائيل، لكن حجمها العلنيّ ما زال ضئيلاً.

2. عزيز حيدر، 2011. "الثورات العربيّة والعلاقات الاقتصاديّة بين الدول العربية وإسرائيل". **شؤون فلسطينيّة**، العدد 249–250.
3. فضل مصطفى النقيب، 2011. "الاقتصاد الإسرائيليّ"، لدى كميل منصور، **دليل إسرائيل العام 2011**. بيروت ورام الله، مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة (ص–ص: 580–525).
4. المصدر السابق.
5. المصدر سابق.

1.1 العلاقات الاقتصاديّة بين إسرائيل ومصر والأردنّ

تتميّز علاقات إسرائيل بمصر والأردنّ عن سائر الدول العربيّة بكونها وقّعت معهما معاهدات سلام ومن ثَمّ اتّفاقيّات تنظّم التبادل التجاريّ والاستثمار. فبعد توقيع اتّفاقيّات السلام وتنظيم العلاقات الاقتصاديّة والتجاريّة بين مصر وإسرائيل، ومن ثَمّ بين الأردنّ وإسرائيل، وقّعت الأردنّ ومن ثَمّ مصر مع إسرائيل على معاهدة المناطق الصناعيّة المؤهّلة (QIZ).[6] فقد وقّعت إسرائيل والأردنّ عام 1998 الاتّفاقيّة الأولى والثانية عام 2004. ووقّعت مصر وإسرائيل اتّفاقيّة الكويز عام 2004. وتنصّ اتّفاقيّات الكويز على إعفاء الصادرات المصريّة والأردنيّة إلى أمريكا من الجمارك، شريطة أن تشمل صناعتها مدخلات إسرائيليّة بقيمة 10% على الأقلّ.[7] جاءت فكرة إقامة مناطق "الكويز" في الأردنّ ومصر نتيجة لرغبة تلك الدول أوّلاً في تطوير وتوسيع علاقاتها التجاريّة مع الولايات المتّحدة من جهة، ورغبة إسرائيل في التطبيع الاقتصاديّ مع تلك الدول واستغلال أيدي العمل الرخيصة فيها لتعزيز قدرات الصناعات الإسرائيليّة المنافسة في الأسواق العالميّة، وخلق شراكات اقتصاديّة ومصالح مشتركة علنيّة مع رأس المال العربيّ من جهة أخرى. فكرة نقل العمالة الأردنيّة أو المصريّة إلى إسرائيل لتعمل في المصانع الإسرائيليّة كانت أمرًا غير وارد في الحسبان؛ فالتكاليف الاقتصاديّة العالية المنوطة بذلك ومخاوف المصابين بالهوس الديموغرافيّ في إسرائيل ومخاوف أمنيّة إسرائيليّة تقليديّة كانت كفيلة بتعطيل هذه الإمكانيّة. وعليه، كان الحلّ الوحيد نقل المصانع الإسرائيليّة إلى الأردنّ ومصر. لكن سرعان ما أدرك رجال الأعمال الإسرائيليّون والأردنيّون إشكاليّة هذا الحلّ أيضًا؛[8] فاتّفاقيّة التجارة الحرّة بين إسرائيل والولايات المتّحدة الأمريكيّة، تلك الاتّفاقيّة التي تمنح البضائع الإسرائيليّة إعفاءً جمركيًّا، تشترط أن يكون منشأ السلعة المعفاة إسرائيليًّا بحتًا. وللتغلُّب على هذه الإشكاليّة، توجّه منتدى الأعمال الإقليميّ إلى الإدارة الأمريكيّة مُطالِبًا بتعديل بند مَنشأ السلعة، في اتّفاقية التجارة الحرة، ليتلاءم وواقع العلاقات الاقتصاديّة الجديدة بين إسرائيل والأردن ومصر.[9] نتيجة لذلك، كانت ولادة اتّفاقيّة المناطق الصناعيّة المؤهّلة بين إسرائيل والولايات المتّحدة والأردنّ والمسماة اختصارًا باتّفاقيّة الـ "كويز" (Qualified Industrial Zones– QIZ). واتُّفِق بين الأطراف على أنّ البضائع المُصنّعة في المناطق الصناعيّة المؤهّلة والمُعَدّة للأسواق الأمريكيّة تحصل على إعفاء جمركيّ كامل، شريطة ألاّ تقلّ حصّة المشارَكة الإسرائيليّة في عمليّة الإنتاج عن 8% حدًّا أدنى. رسميًّا، وُقّع على تعديل اتّفاقيّة التجارة بين إسرائيل والأردنّ في شهر آذار سنة 1998 في واشنطن،

6. عزيز حيدر 2011، مصدر سابق.
7. عزيز حيدر 2011، مصدر سابق.
8. نبيل أرملي، 2007. "الكويز الأردنيّ–الإسرائيليّ: ثمار السلام الفجّة»، **مجلّة مالكم الاقتصاديّة**، العدد الثاني.
9. المصدر السابق.

وأُعلِن رسميًّا عن انطلاقها. وفي السنة نفسها، افتُتحت أوّل منطقة صناعيّة مؤهّلة (QIZ) في مدينة إربد، وارتفع عدد المناطق الصناعيّة من هذا النوع إلى 12 منطقة، أواخر عام 2006.[10] وقد وقّعت الحكومة المصريّة في عام 2004 اتّفاقيّة الكويز مع الولايات المتّحدة وإسرائيل، التي تمكّن المنتجات المصريّة من الدخول إلى السوق الأمريكيّة دون تعريفة جمركيّة أو حصص كمّيّة شريطة استخدام مكوّنات إسرائيليّة بنسبة 11.7%. وفي عام 2005، وقعت الحكومة المصريّة اتّفاقيّة تصدير الغاز المصريّ إلى إسرائيل تقضي بالتصدير إليها 1.7 مليار متر مكعّب سنويًّا من الغاز الطبيعيّ لمدّة 12 عامًا.[11]

حجم التبادل التجاريّ

تستعرض الفقرات التالية المعطيات الرسميّة المنشورة في دائرة الإحصاء المركزيّة الإسرائيليّة، لحجم التبادل التجاريّ للسلع بين إسرائيل وعدد من الدول العربيّة، منها مصر والأردنّ والمغرب وقَطَر والإمارات العربيّة. جاء اختيار مصر والأردنّ لكونها تقيم علاقات سياسيّة وتجاريّة رسميّة مع إسرائيل. أمّا اختيار تونس وقَطَر والمغرب والإمارات (وهي دول لا تربطها علاقات رسميّة علنيّة بإسرائيل)، فجاء بسبب توافر معطيات رسميّة عن التبادل التجاريّ بينها وبين إسرائيل في دائرة الإحصاء المركزيّة الإسرائيليّة.[12] سوف نقوم بعرض معطيات التبادل التجاريّ بين إسرائيل وكلّ من مصر والأردنّ من العام 2006 حتّى العام 2013، وبقيّة الدول منذ العام 2008 لكونها المعطيات الوحيدة المتوافرة. تتيح مراجعة المعطيات إمكانيّة للمقارنة بين فترة ما قبل التحوّلات السياسيّة في بعض الدول العربيّة وما بعدها، وتمكّننا من الإجابة عن السؤال عمّا إذا أثّرت هذه التحوّلات على حجم التجارة بين إسرائيل والدول العربيّة. لكن قبل ذلك نستعرض معطيات عن مجمل حجم التجارة الخارجيّة الإسرائيليّة وحصّة التجارة مع الدول العربيّة منها.

2.1 الميزان التجاريّ الإسرائيليّ

وَفقًا لمعطيات دائرة الإحصاء الإسرائيليّة المركزيّة حول حجم صادرات واستيراد السلع في السنوات 2002–2012 (رسم بياني 1)، نلاحظ أنّ دالّة ميزان التجارة الخارجيّة كانت في منحى ارتفاع في غالبيّة الفترة؛ فقد تضاعفت صادرات السلع الإسرائيليّة في الفترة الواقعة بين العامين 2002 وَ 2008 من قرابة 30 مليار دولار إلى 60 مليارًا، والاستيراد من 32 مليارًا إلى 65 مليارًا.

10. المصدر السابق.

11. عزيز حيدر 2011، مصدر سابق.

12. هناك معطيات متوافرة عن بعض الدول العربيّة الأخرى، كالمملكة العربيّة السعوديّة والعراق والكويت وعُمان، تشير أنّ حجم التجارة البينيّة صغير جدًّا لا يتعدّى بضع عشرات آلاف الدولارات، أو بضع مئات آلاف في أفضل الحالات. لذا، لم تجد هذة الورقة حاجة لإدراج تلك الدول.

ومن ثَمّ تراجعت التجارة الخارجيّة بحدّة بين العامين 2008 وَ 2009 ليهبط التصدير إلى 47 مليار دولار، والاستيراد إلى 45 مليارًا. حينذاك كان السبب الأساسيّ في تراجع الصادرات هو انخفاض التصدير إلى الولايات المتّحدة وأوروبا، لكن عدّلَهُ بعضَ الشيء ارتفاعٌ في حجم التصدير إلى دول آسيا. بعد ذلك، حصل ارتفاع في حجم صادرات السلع، بلغ 18% في العام 2010، وَ 12% في العام 2011، ولا سيّما الارتفاع في تصدير الخدمات في مجال التقنيّات والتكنولوجيا الحديثة، ليعود إلى حجمه في العام 2009. ونلاحظ بداية تراجع في حجم الصادرات الإسرائيليّة في العام 2012 مقارنة بالعام 2011، وتراجعًا طفيفًا في حجم الاستيراد.

الرسم البيانيّ 1: الميزان التجاريّ للسلع (مليون دولار)

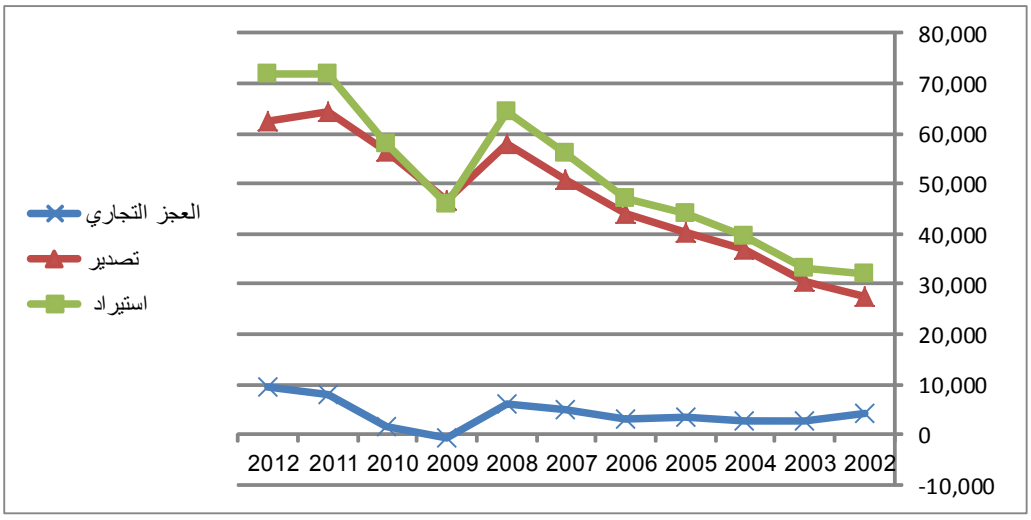

مقابل هذه الأرقام الكبيرة للميزان التجاريّ للسلع، نجد أنّ حجم العلاقات التجاريّة بين إسرائيل وبعض الدول العربيّة (مصر؛ الأردنّ؛ المغرب؛ تونس؛ قَطَر؛ الإمارات) شديد التواضع، إذ لا يتعدّى 1% من مجمل الصادرات الإسرائيليّة للسلع. فقد بلغ مجمل صادرات السلع الإسرائيليّة إلى هذه الدول نحو 400 مليون دولار في العام 2007، ارتفع إلى 497 مليونًا في العام 2011، ومن ثَمّ انخفض إلى 418 مليونًا في العام 2012.

الجدول 1: حجم مجمل صادرات السلع الإسرائيليّة وصادرات السلع لبعض الدول العربيّة (ملايين الدولارات) ونسبتها من المجموع

	مجمل الصادرات الإسرائيليّة	الصادرات لبعض الدول العربيّة	النسبة من المجموع %
2007	50،793	392.2	0.77
2008	58،117	488.7	0.84
2009	46،814	406.1	0.86
2010	56،386	359.6	0.63
2011	64،185	497.6	0.77
2012	62،321	417.8	0.67

كذلك نجد أنّ حجم الاستيراد الإسرائيليّ الرسميّ للسلع من الدول العربيّة صغير جدًّا، ونسبته هامشيّة جدًّا من مجمل الاستيراد الإسرائيليّ للسلع ولا تتعدّى 0.01% كما يوضح الجدول 2. فقد بلغ حجم الاستيراد في العام 2008 قرابة 296 مليون دولار من مجمل 46،814 مليون دولار، وارتفع في العام 2009 إلى 348 مليونًا، وبلغ ذروته في العام 2010 بواقع 358 مليون دولار، ومن ثَمّ تراجع في العام 2012 إلى 290 مليون دولار من مجمل 62،321 مليون دولار.

الجدول 2: حجم مجمل استيراد السلع، واستيراد السلع من بعض الدول العربيّة (ملايين الدولارات) ونسبتها من المجموع

	مجمل الاستيراد الإسرائيليّة	الاستيراد لبعض الدول العربيّة	النسبة من المجموع %
2008	64403	295.65	0.0045
2009	45996	348.14	0.0075
2010	58085	453.58	0.0078
2011	72026	358.43	0.0049
2012	71667	290.31	0.0040

وَفقًا للمعطيات الواردة في الجدولين 1 وَ 2، نجد أنّ حجم التبادل التجاريّ الرسميّ بين إسرائيل وبعض الدول العربيّة ضئيل ولا يؤثّر بشكّل جِدّيّ على مُجْمَل التبادل التجاريّ لإسرائيل، ومنه على الاقتصاد الإسرائيليّ. ممّا يعزز الادّعاء أنّ حاجة إسرائيل إلى فتح أسواق في الدول العربيّة المجاورة والتبادل التجاريّ معها يعود –في الأساس– إلى أسباب سياسيّة ومن ثَمّ اقتصاديّة. يوضّح الجدولان 3 وَ 4 أنّ غالبيّة التجارة بين إسرائيل والدول العربيّة نابع من تجارتها مع الأردنّ ومصر، وأنّه حتّى العام 2010 كان التصدير الإسرائيليّ إلى الأردنّ أكبر من التصدير إلى مصر؛ وأنّ الصادرات الإسرائيليّة إلى الأردنّ تنامت منذ العام 2005 إلى أن تضاعفت في العام 2009، لكنّها انخفضت في العام 2012، وفي العام 2013 هبطت بأكثر من النصف لتعود إلى مستوى أقلّ ممّا كان في العام 2005. في ما يتعلّق بمصر، كانت بداية التحوّل في حجم الصادرات الإسرائيليّة إلى مصر في العام 2006، وبعد ذلك كان هناك ارتفاع سنويّ ثابت في الصادرات حتّى العام 2011، حيث بلغ 236 مليون دولار (مقابل 94 مليونًا في العام 2005)، وبعدها انخفض بقرابة 15% في العام 2012؛ حيث بلغت الصادرات نحو 205 ملايين دولار، وفي العام 2013 هبطت الصادرات إلى النصف فبلغت 120 مليون دولار فقط.

الجدول 3: تصدير السلع من إسرائيل إلى بعض الدول العربيّة (ملايين الدولارات)

	الأردنّ	مصر	تونس	قَطَر	الإمارات	المغرب
2005	116.2	93.8				
2006	136.6	126.7				
2007	252.7	139.5				
2008	288.3	138.8	1.92	0.6	38.44	20.68
2009	231.1	134.5	0.132	2.03	19.71	18.6
2010	185.7	148	0.1	1	11.48	13.35
2011	210	236.4	0.182	0.57	28.84	21.62
2012	153.8	206.5	15	0.5	19.06	22.94
2013	98.4	119.8	0.54	0.26	20.85	54.47

على ما يبدو، ساهمت اتّفاقيات الكويز بين كلّ من الأردنّ وإسرائيل (1998 وَ 2003)، وبين مصر وإسرائيل (2004)، في زيادة الصادرات الإسرائيليّة إلى الأردنّ ومصر. إلاّ أنّ التحوّلات السياسيّة في مصر في العام 2010 أثّرت سلبًا على الصادرات الإسرائيليّة إلى مصر، بحيث

انخفضت بقرابة النصف، كما أنّ التحوّلات السياسيّة في بعض الدول العربيّة بعد العام 2010 أثّرت سلبًا كذلك على الصادرات إلى الأردنّ، إذ انخفضت الصادرات الإسرائيليّة إلى النصف. ويمكننا أن نعزو ذلك لأسباب اقتصاديّة وتراجُع الأوضاع الاقتصاديّة والمعيشيّة في الأردنّ والمنطقة ككلّ، كون الأردنّ يشكّل مَعْبرًا للسلع والمنتجات الإسرائيليّة إلى دول عربيّة أخرى. تشير المعطيات كذلك أنّ الصادرات الإسرائيليّة إلى سائر الدول الواردة في هذه الورقة (تونس وقَطَر والإمارات والمغرب) قليلة جدًا، مع وجود تباين في حجم الصادرات لصالح الإمارات والمغرب.

الجدول 4: استيراد السلع من بعض الدول العربيّة (ملايين الدولارات)

	الأردنّ	مصر	الإمارات	المغرب
2005	60.9	49.1		
2006	38.2	77.2		
2007	54.2	94.6		
2008	106	132.3	53.44	3.87
2009	69.86	270.8	4.09	3.37
2010	94.05	355.1	1	3.37
2011	172.98	178.4	3.1	3.88
2012	205.37	59.6	19.22	6.03
2013	266.62	49.8	15.86	6.33

كذلك نجد أنّ غالبيّة الاستيراد الإسرائيليّ من الدول العربيّة المشمولة في هذه الورقة مَصْدرُهُ الاستيراد من الأردنّ ومصر. استيراد إسرائيل السلع من الأردنّ كان شحيحًا منذ العام 2005 حتّى العام 2009، ثمّ بدأ في الارتفاع في العام 2010، وتضاعف في العام 2011 مقارنة بالعام 2010 إذ بلغ 173 مليون دولار، وفي العام 2013 بلغ 266 مليون دولار. معنى هذا أنّه في ظلّ التحوّلات السياسيّة في بعض الدول العربيّة وعدم الاستقرار في المنطقة، ارتفع الاستيراد الإسرائيليّ من الأردنّ. على العكس من ذلك، نجد أنّ الاستيراد الإسرائيليّ من مصر هبط في السنوات الثلاث الأخيرة على نحو بالغ؛ فقد بلغ الاستيراد من مصر في عام 2010 قرابة 350 مليون دولار، وانخفض إلى 50 مليونًا في العام 2013. ومن اللافت للاهتمام أنّ استيراد إسرائيل من مصر لم يبدأ في الارتفاع الجدّيّ إلاّ في العام 2008، إذ بلغ 132 مليون دولار، وأنّ الاستيراد في الفترة الواقعة بين العامين 2005 وَ 2007 كان متواضعًا لم يتخطَّ 100 مليون دولار. وتفسير ذلك في بدء استيراد

الغاز الطبيعيّ من مصر. أمّا في ما يتعلّق بالاستيراد الإسرائيليّ من الدول العربيّة الأخرى الواردة في هذه الدراسة، فنجد أنّه هامشيّ جدًّا. من هنا، يمكن القول إنّ التحوُّل السياسيّ في مصر أدّى إلى انخفاض التبادل التجاريّ مع إسرائيل في السنوات الأخيرة، بينما شهدت العلاقات التجاريّة مع الأردنّ تحوُّلاً في مَنحًى مختلف، إذ ارتفع الاستيراد الإسرائيليّ من الأردنّ وانخفض التصدير. التراجع في ميزان التبادل التجاريّ بين إسرائيل ومصر يعود –في الأساس– إلى تراجع تصدير الغاز الطبيعيّ من مصر إلى إسرائيل. في العام 2008، مع بدء استيراد الغاز من مصر، أخذ الاستيراد من مصر في الارتفاع إلى أن بلغ ذروته (355 مليون دولار) في العام 2010. وفي العام 2011، مع تراجع استيراد الغاز، تراجع حجم الاستيراد من مصر. وقد شكّل تصدير الغاز من مصر إلى إسرائيل في العام 2008 قرابة 23% من مجمل الصادرات المصريّة إلى إسرائيل، وبواقع 30 مليون دولار، وارتفع في العام 2009 حجم استيراد الغاز إلى 205 ملايين دولار وشكّلَ 76% من الصادرات المصريّة إلى إسرائيل، وفي العام 2010 شكّلَ 77% من مُجْمَل الصادرات المصريّة إلى إسرائيل، وعاد لينخفض في العام 2012 إلى 12% وبواقع 7 ملايين دولار فقط.

استيراد الغاز الطبيعي من مصر 2008–2012 (ملايين الدولارات)

العام	استيراد الغاز	مُجْمَل الاستيراد	حصّة استيراد الغاز من مجموع الاستيراد %
2008	30	132.3	23
2009	205	270.8	76
2010	272	355.1	77
2011	116	178.4	65
2012	7	59.6	12

خاتمة

أرباح إسرائيل الاقتصاديّة والتجاريّة من توقيع اتّفاقيّات سلام مع مصر، ومن ثَمّ اتّفاقيّة أوسلو مع منظّمة التحرير الفلسطينيّة، واتّفاقيّة وادي عَرَبة مع الأردنّ، لم تكن –في الأساس– بسبب بدْء إقامة علاقات تجاريّة بينها وبين الدول العربيّة أو فتح الأسواق العربية أمام البضائع الإسرائيليّة، ولا العكس بالطبع، وإنّما بسبب فتح الأسواق العالميّة أمام الصناعات والسلع الإسرائيليّة

وفتح الأسواق الإسرائيليّة للاستثمارات الأجنبيّة. مردود "السلام الاقتصاديّ" و"الشرق الأوسط" الجديد جاء، إذًا، بواسطة اندماج إسرائيل في الأسواق العالميّة وانهيار المقاطعة العربيّة. فمنذ تسعينيّات القرن المنصرم، كان ثمّة ارتفاع كبير في ميزان التجارة الإسرائيليّ وفي الاستثمارات الخارجيّة في إسرائيل، مقابل ميزان تجاريّ متواضع مع الدول العربيّة، تلك التي تقيم علاقات رسميّة وتلك التي تقيم علاقات غير رسميّة مع إسرائيل. من هنا، ترى ورقة الموقف هذه أنّ التحوّلات السياسيّة التي تشهدها بعض الدول العربيّة –ومنها من يقيم علاقات دبلوماسيّة واقتصاديّة مع إسرائيل– لم تُلحِق ضررًا كبيرًا بالتجارة الخارجيّة الإسرائيليّة ولا بالاقتصاد الإسرائيليّ، على الأقلّ حتّى الآن. ووَفقًا للمعطيات الواردة في هذه الورقة، نجد أنّ: التحوّلات السياسيّة في بعض الدول العربيّة جاءت في فترة ارتفاع في ميزان التبادل التجاريّ بينها وبين إسرائيل. فبعد سنوات عديدة من بداية العلاقات الديبلوماسيّة بين إسرائيل وبعض الدول العربيّة، وسنوات من العلاقات التجاريّة العلنيّة أو السرّيّة، لم يشهد التبادل التجاريّ بين إسرائيل والدول العربيّة انتعاشًا جِدّيًا. لكن من الملاحَظ أنّه منذ النصف الثاني من العَقد الأخير ثمّة بداية لارتفاع جِدّيّ في الميزان التجاريّ، ولا سيّما بين إسرائيل وكلٍّ من مصر والأردنّ، يعود –في أساس ما يعود– إلى توقيع اتّفاقيّات الكويز وتوقيع اتّفاقيّة استيراد الغاز الطبيعيّ من مصر. هناك ارتفاع في التبادل التجاريّ مع الأردنّ، واستقرار مع المغرب والإمارات، وتراجع حادّ في التبادل التجاريّ مع مصر بسبب تراجع استيراد الغاز الطبيعيّ. من غير المتوقَّع أن تشهد العلاقات التجاريّة بين إسرائيل وغالبيّة الدول العربيّة انتعاشًا جِدّيًا وارتفاعًا في حجم التبادل التجاريّ في السنوات القريبة، وذلك لتراجع الأوضاع الاقتصاديّة في المنطقة ككلّ وعدم الاستقرار السياسيّ. فباستثناء تصدير الغاز الطبيعيّ من مصر إلى إسرائيل، غالبيّة العلاقات التجاريّة للسلع والبضائع الإسرائيليّة محكومة للمزاج الشعبيّ والأوضاع الاقتصاديّة في الدول العربيّة، ولا ترتبط بقرار سياسيّ للحكومات العربيّة فقط. كذلك لن تغيّر المناطق الصناعية المشتركة الخاصة– "الكويز" كثيرًا في مشهد العلاقات التجاريّة بين إسرائيل ومصر والأردنّ، وذلك أنّها محكومة –في الأساس– بإمكانيّات التصدير للولايات المتّحدة والأوضاع الاقتصاديّة هناك، وغير متعلّقة بالأوضاع السياسيّة والاقتصاديّة المحلّيّة.